

المخبر ان لم يتردد من الخبر والا وجب او بالتزام لم يحز
 الرجوع الا ان بلغ المخبرون عدد التواتر فلا يؤثر
 الشك بعد الفراغ منه فلو شك بعد التواتر في شيء
 من الشروط بولم يؤثر وان كان قبل التملك وكره
 سمي الطواف شوطا ورواي ينفى التنزيه عن
 التلغف بها الا شعارها بالان ينبغي لان الشوط المبرك
 والدور كان من دائره السور **السابع عدم صرفه بغيره**
 كطلب نحو غريم فقط فلو شك لم يضر كما في الصلوة فان
 صرفه انتطح فله اعادته والبناء لان نام على هيئة
 لا تتقصر الوضوء ولو زاحته امرأة فاسرع في المشي
 او عد الى جانب خشية انتقاض طهره بلمسها
 صر اذا لم يصاحبه قصد الطواف ولو نوى الطواف
 فدفعه اخر فمشت خطوات بلا قصد اعتد بها لان
 قصد لم يتغير وخرج بقوله بغيره ما اذا صرف الي
 طواف اخر فلا يصره سوا قصد به نفسه و
 حزه

نيره فيضصرف الطواف لغير طواف كالرمي والسعي
 وخالف الرمل في السعي فقال لا يضر صرفه كالوقوف
 فلو مش الطائف خطوات بنيت حاجته كطلب غريم
 او هرب منه مثلا او اسرع في مشيه ليكلم صاحبه
 لم يجب له بخلاف ما اذا اسرع نحو حراة ارض
 المطاف او دفع انسان الى جمة الحجر وقد جعل البيت
 عن يمينه بعد النية فمشت خطوات بغير قصد لصاف
 اعند بها ولو حمل طائفا او اكثر جامع لشروط الطواف
 حلاله او محرم طاف عن نفسه او لم يدخل وقت
 طوافه او دخل ولم يطف سوا القدر ولا فاعنه
 وطواف العمرة وغيرها محرما لم يطف عن نفسه ودفع
 وقت طوافه وقع للمحور ان نواه الحامل او اطلق
 الا ان اطلق وكان الحامل للمحور فللمحامل كما لو
 قصد الحامل بنفسه فقطا وكليهما فله ستة عشر
 صورة سبعة للمحور وتسعة للمحمل ولا عبر بقصد

